

الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الغاية 16.4: الحد بقدر كبير من التدفّقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030.

المؤشّر 16.4.1: القيمة الإجمالية للتدفّقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)

المعلومات المؤسسية

المنظمة الراعية:

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يقيس المؤشّر القيمة الإجمالية للتدفّقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة. إنّ التدفّقات المالية غير المشروعة هي التدفّقات المالية الناتجة عن أنشطة غير مشروعة (على سبيل المثال، الناشئة عن أنشطة إجرامية أو التهرب الضريبي)، أو المنقولة بشكل غير مشروع (مثل انتهاك ضوابط العملة) أو المستخدمة بشكل غير مشروع (على سبيل المثال، لتمويل الإرهاب).

الأساس المنطقي:

تواجه المجتمعات حول العالم، ولا سيّما في البلدان النامية، تحدياً رئيسياً أمام تحقيق التنمية المستدامة يتمثّل في العديد من الأنشطة الإجرامية والممارسات الضريبية غير المشروعة التي تشكّل مصدراً للتدفّقات المالية غير المشروعة أو ترتبط بها. وغالباً ما تُنقل عائدات الأنشطة الإجرامية بين البلدان ليتم غسلها واستخدامها وإعادة استثمارها في أنشطة مشروعة أو غير مشروعة. وبالتالي، فإن مكافحة التدفّقات المالية غير المشروعة هي عنصر أساسي من هدف تعزيز السلام والعدالة والمؤسسات القوية، على النحو المنصوص عليه في الهدف 16 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

المفاهيم:

تشير التدفّقات المالية غير المشروعة إلى الأنشطة التي تعتبر جرائم جنائية وإلى سلسلة من السلوكيات في مجال الضرائب والممارسات التجارية. ويقدم التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية تعاريف للجرائم ذات الصلة¹. تنقسم الأنشطة التي تولّد التدفّقات المالية غير المشروعة إلى أربعة أنواع رئيسية:

- التدفّقات المالية الضريبية والتجارية غير المشروعة: تشمل الممارسات غير القانونية مثل التعريف الجمركية وجرائم الرسوم الجمركية والإيرادات والتهرب الضريبي وجرائم الشركات والتلاعب في السوق وممارسات مختارة أخرى.

¹ يُستخدم المصطلحان "غير مشروع وغير قانوني" كترادفين في سياق هذه الوثيقة.

وتولّد بعض الأنشطة غير الملحوظة أو المخفية أو غير الرسمية أو جزء مما يسمى اقتصاد الظل أو السري أو المستتر التدفّقات المالية غير المشروعة. عادةً ما يكون الدافع وراء الممارسات زيادة الأرباح وتجنب الضرائب. وتشمل الأنشطة ذات الصلة المدرجة في التصنيف الدولي للجرائم المالية التهريب الضريبي، والتعريفات الجمركية، وجرائم الرسوم الجمركية والإيرادات، وجرائم المنافسة، وجرائم الاستيراد / التصدير، والأفعال المرتكبة ضد أنظمة التجارة، والقيود أو الحظر، وجرائم الاستثمار أو التكديس / الأسهم. بالإضافة إلى ذلك، يشمل التهريب الضريبي التحويل الخاطئ للسعر، وتحويل الديون، ونقل الملكية الفكرية، والترّيح الضريبي من المعاهدات، والتأجيل الضريبي، وتغيير هيكل الشركات ومواقع المقر الرئيسي، وممارسات التهريب الضريبي الأخرى. وعندما تولّد هذه الأنشطة بشكل مباشر أو غير مباشر تدفّقات عبر حدود البلد، فإنها تولّد التدفّقات المالية غير المشروعة.

- التدفّقات المالية غير المشروعة من الفساد: تعرّف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الأفعال التي تعتبر فساداً، وتُعرّف باستمرار في التصنيف الدولي للجرائم، بأنها مثل الرشوة، والاختلاس، وإساءة استغلال الوظائف، والاتجار بالنفوذ، والإثراء غير المشروع، وغير ذلك من أفعال الفساد في نطاقها. وعندما تولّد هذه الأفعال - بشكل مباشر أو غير مباشر - تدفّقات عبر الحدود، فإنها تولّد التدفّقات المالية غير المشروعة.
- أنشطة من نوع السرقة وتمويل الجريمة والإرهاب: أنشطة من نوع السرقة هي أنشطة غير منتجة تنطوي على نقل قسري وغير إرادي وغير مشروع للموارد الاقتصادية بين فاعلين. إن تمويل الإرهاب وتمويل الجريمة هما عمليات تحويل غير مشروعة وطوعية للأموال بين فاعلين. ومن الأمثلة على الأنشطة من نوع السرقة الابتزاز، والسرقة، والإثراء غير المشروع، والاختطاف. عندما تعبر التدفّقات المالية ذات الصلة حدود الدول، فإنها تشكل التدفّقات المالية غير المشروعة.
- التدفّقات المالية غير المشروعة من الأسواق غير المشروعة: التجارة المحلية والدولية في السلع والخدمات غير المشروعة. غالباً ما تنطوي مثل هذه العمليات على درجة من التنظيم الإجرامي وتهدف إلى تحقيق الربح. وهي تشمل أي نوع من الاتجار بالبضائع مثل المخدرات، والأسلحة النارية، أو الخدمات مثل تهريب المهاجرين. تولّد التدفّقات المالية غير المشروعة من خلال التدفّقات المتعلقة بالتجارة الدولية للسلع والخدمات غير المشروعة، وكذلك من خلال التدفّقات عبر الحدود من إدارة الدخل غير المشروع من هذه الأنشطة.

يقدم التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية الذي أعدّه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2015) تعاريف لعدد من السلوكيات والأحداث والأنشطة التي تولّد التدفّقات المالية غير المشروعة مثل الأنشطة من نوع السرقة والإرهاب والاتجار غير المشروع والفساد، فضلاً عن العديد من الأنشطة ذات الصلة بالممارسات الضريبية والتجارية.²

تشمل المفاهيم الأخرى ذات الصلة:

- التدفّقات المالية غير المشروعة الداخلة: التدفّقات المالية غير المشروعة التي تدخل البلد.
- التدفّقات المالية غير المشروعة الخارجة: التدفّقات المالية غير المشروعة التي تغادر البلد.
- توليد الدخل غير المشروع: يشير هذا المفهوم إلى مجموعة المعاملات التي إما أن تولّد دخلاً غير مشروع بشكل مباشر للعامل أثناء نشاط غير مشروع منتج أو غير منتج، أو تتم في سياق إنتاج سلع وخدمات غير مشروعة. تشكل المعاملة تدفّقات مالية غير مشروعة عندما تعبر حدود الدولة.

- إدارة الدخل غير المشروع: تستخدم هذه المعاملات الدخل غير المشروع للاستثمار في الأصول المالية وغير المالية (القانونية أو غير القانونية) أو استهلاك السلع والخدمات (القانونية أو غير القانونية). تشكل المعاملة تدفقات مالية غير مشروعة عندما تعبر حدود الدولة.
- تشتمل الأسواق غير المشروعة على جميع المعاملات المتعلقة بالإنتاج والتجارة مع سلعة أو خدمة غير مشروعة معينة. تعتبر أنشطة السوق هذه منتجة اقتصاديًا، بغض النظر عن الطبيعة غير المشروعة، لأن القيمة المضافة يتم إنشاؤها في كل معاملة. تصف القيمة المضافة صافي الزيادة في القيمة (السعر مضروبًا في الكمية) للمنتج في كل معاملة.

قياس تصاعدي ومباشر

يُقرح نهج قياس تصاعدي ومباشر لبناء المؤشر. تقدر الأساليب التصاعدية التدفقات المالية غير المشروعة مباشرةً في ما يتعلق بالأنشطة الرئيسية الأربعة وتبنيها بعيداً عن الدخل الاقتصادي الإجمالي الذي تولده الأنشطة غير المشروعة. يشير مصطلح "مباشر" إلى حقيقة أن البيانات التي تشير إلى المراحل المختلفة للعمليات الاقتصادية التي تولد التدفقات المالية غير المشروعة تُقاس بشكلٍ فردي (من خلال المسوح أو البيانات الإدارية أو طرق شفافة أخرى) وليست نتيجة حصرية للإجراءات المستندة إلى النموذج. يتماشى نهج القياس مع "كتيب المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بشأن تجميع الإحصاءات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية غير القانونية في الحسابات القومية وميزان المدفوعات"³ لتقدير مساهمة الأنشطة غير القانونية في الناتج المحلي الإجمالي.⁴

التفصيل:

على غرار توصيات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بشأن قياس الأنشطة الاقتصادية غير القانونية، يُقرح نهج قياس مفصل يقيس كل نوع من أنواع التدفقات المالية غير المشروعة ذات الصلة - على التوالي من الممارسات الضريبية والتجارية، والفساد، والأنشطة من نوع السرقة وتمويل الجريمة والإرهاب، والأسواق غير القانونية - بطريقة منفصلة.

التعليقات والقيود:

يهدف تعريف التدفقات المالية غير المشروعة للأغراض الإحصائية إلى تقديم تعريف شامل للظاهرة التي سُنّقت. ولا يركز التعريف على نهج قياس محدد (على سبيل المثال، يُقاس التدفق المالي غير المشروع من خلال التناقضات في إحصاءات التجارة بين البلدان).

يتماشى نهج القياس التفصيلي والتصاعدي مع الأطر القائمة مثل الحسابات القومية وميزان المدفوعات، ويتبع الجهود الدولية لقياس الأنشطة الاقتصادية غير المرصودة أو غير القانونية.

حُدّد عدد من الجرائم الجنائية على أنها تولد تدفقات مالية غير مشروعة. وهي في المقام الأول مجموعة مختارة من الجرائم كما وصفها التصنيف الدولي للجريمة. تم توضيح أمثلة على مثل هذه السلوكيات أدناه.

³ متاح هنا: <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/3859598/8714610/KS-05-17-202-EN-N.pdf/eaf638df-17dc-47a1-9ab7-fe68476100ec>

⁴ مع اختلاف مبدأ واحد. إن مجرد تحويل الأموال (أنشطة من نوع السرقة وتمويل الإرهاب) لا تؤخذ في الاعتبار في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، لأنها ليست معاملات مثمرة وقد لا تتم باتفاق متبادل بين الطرفين. ومع ذلك، تولد هذه الأنشطة مبالغ جديرة بالملاحظة للدخل غير المشروع والتدفقات المالية غير المشروعة اللاحقة. يتضمن الإطار الحالي أنشطة لا تعتبر منتجة في إطار نظام الحسابات القومية.إد.

أمثلة على الأنشطة التي تولّد تدفّقات مالية غير مشروعة من الجريمة، حسب فئات التصنيف الدولي للجريمة

أمثلة	
08041 جرائم التعريفية الجمركية والضرائب والرسوم والإيرادات 08042 جرائم الشركات بما في ذلك جرائم المنافسة والاستيراد / التصدير؛ الأفعال المرتكبة ضد أنظمة التجارة 08045 التلاعب بالسوق أو التداول من الداخل وتحديد الأسعار	الممارسات الضريبية والتجارية
02021 الخطف 02022 الاحتجاز التعسفي 02023 الاختطاف 02029 شكل آخر من أشكال الحرمان من الحرية 0204 الإتجار بالبشر 0205 الإكراه 0401 السلب 0501 السطو 0502 السرقة 09062 تمويل الإرهاب	أنشطة من نوع السرقة وتمويل الإرهاب (أجزاء من الأقسام 02، و04، و09)
يشمل التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية قائمة طويلة من الأنشطة، بما في ذلك على سبيل المثال الاتجار بالمخدرات (060132)، والاتجار بالأسلحة النارية (090121)، والتعدين غير القانوني (10043)، وتهريب المهاجرين (08051)، وتهريب البضائع (08044)، والاتجار بالأحياء البرية (100312)	أسواق غير قانونية
07031 الرشوة 07032 الاختلاس	الفساد (القسم 0703)

07033 إساءة استغلال الوظائف	
07034 المتاجرة بالنفوذ	
07035 الإثراء غير المشروع	
07039 أفعال فساد أخرى	

يدعو مؤسّر أهداف التنمية المستدامة 16.4.1 إلى قياس "القيمة الإجمالية" لمجموعات التدفّقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة. في حين أن ذلك مفيد كدليل على الحجم الكلي للمشكلة ولقياس التقدم، إلا أن القياس الأكثر دقة لمجموعات التدفّقات المالية غير المشروعة يساعد في تحديد المصادر والقنوات الرئيسية لمجموعات التدفّقات المالية غير المشروعة ويوجّه التدخلات التي تستهدف التدفّقات المالية غير المشروعة.

تتأثر البلدان بأنواع مختلفة من التدفّقات المالية غير المشروعة، ومن المقترح تحديد الأنواع الرئيسية من التدفّقات المالية غير المشروعة على الصعيد القطري. وهذا يحدّ من إمكانية قياس جميع أنواع التدفّقات المالية غير المشروعة بطريقة شاملة، وقد تتأثر المقارنة بتغطية مختلفة من بلد إلى آخر. ومع ذلك، فإن الهدف يكمن في تسجيل أهم التدفّقات على الصعيد القطري، والعمل جارٍ لإيجاد آلية تتيح تحسين شمولية المؤسّر تدريجياً باتّباع نموذج قياس الأنشطة الاقتصادية غير القانونية والاقتصاد غير الملحوظ في ميزان المدفوعات والحسابات القومية.

عند جمع التقديرات الواضحة للأنشطة المولّدة لتدفّقات مالية غير مشروعة، قد يبرز احتمال الوقوع في خطأ الحساب المزدوج. إن قياس القيمة الإجمالية لمجموعات التدفّقات المالية غير المشروعة، لا يتلخّص بعملية جمع بسيطة لتقديرات التدفّقات المالية غير المشروعة. فقد تتضمّن هذه التقديرات بالفعل أجزاء من تقديرات خاصة بالأنشطة الأخرى (على سبيل المثال، الاتجار بالمخدرات والرشوة) ما قد يفضي إلى عدّ مزدوج. وخلال مشاورات الخبراء، نوقشت عملية العدّ المزدوج وتمّ تناولها في المبادئ التوجيهية الصادرة للدول الأعضاء.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

تتبع طريقة الاحتساب المقترحة المبادئ التي وُضعت في أطر القياس الاقتصادي مثل الحسابات القومية وميزان المدفوعات. وقد وُضعت عملية من خطوتين تساعد الدول الأعضاء في احتساب المؤسّر 16.4.1، واختُبرت في خمس دول.

تنوّع المنهجية:

- 1) تقييم للمخاطر يحدّد المصادر الرئيسية والأكثر صلة بتدفّق مالي غير مشروع في دولة ما. يتبع تقييم المخاطر ويستند إلى تقييمات المخاطر الحالية، على سبيل المثال تلك التي كلفت بها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.⁵
- 2) بمجرد تحديد الأنشطة التي تولّد أهم التدفّقات، تُقدّر التدفّقات بطريقة مفصلة.

بالنظر إلى النطاق الواسع للأشطة التي تولّد تدفّق مالي غير مشروع، يجب معالجة كل نوع من أنواع التدفّق بطريقة منفصلة.

إنّ الخطوة الأولى في وضع مؤشر للتدفّق المالي غير المشروع هي التركيز، لكل نوع من أنواع التدفّقات المالية غير المشروعة، على التدفّق المالي غير المشروع الذي أنشئ أثناء توليد الدخل غير المشروع: يشير ذلك إلى مجموعة المعاملات - على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالتجارة الدولية للسلع غير المشروعة - التي إما تولّد مباشرة الدخل غير المشروع لفاعل أثناء نشاط غير مشروع منتج أو غير منتج، أو الذي يتم في سياق الإنتاج غير المشروع للسلع والخدمات.

أمثلة على التدفّقات المالية غير المشروعة المتعلقة بأنشطة غير قانونية مختارة

تدفّق مالي غير مشروع من الاتجار بالمخدرات

توصف طريقة تقدير التدفّقات المالية غير المشروعة المشتقة من الاتجار بالمخدرات في دولة منتجة للمخدرات، على نطاق واسع على النحو التالي:

تُستهلك جميع المخدرات التي تُنتج في البلد محلياً (C)، أو يتم ضبطها من قبل جهات إنفاذ القانون (S)، أو تصديرها (E) أو فقدانها (L).

$$P = C + S + E + L$$

تقوم عادةً البلدان التي لديها زراعة غير مشروعة للمخدرات بجمع البيانات عن P و C و S. (لا تُقدّر الخسائر واستبعادها من الحسابات) وتُقدّر الصادرات السنوية من المخدرات.

تُقاس قيمة الصادرات بالقيمة الإجمالية للمخدرات ذات الصلة في بلدان المقصد للمخدرات المنتجة في البلد. تُسترد هذه البيانات من البيانات الدولية عن المضبوطات التي أبلغت عنها الدول الأعضاء الأخرى (التي توفر معلومات عن بلد المنشأ) وبيانات الأسعار، والتي يُبلغ عنها سنوياً أيضاً من خلال الاستبيان الإلزامي الخاص بالتقارير السنوية المقدم إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (انظر إلى <https://dataunodc.un.org/>)

تم تطبيق هذه المنهجية في بيرو وأفغانستان⁶ حيث تُحتسب أجزاء معيّنة من الدخل المتولّد من إنتاج المخدرات والاتجار بها في الحسابات القومية.

التدفّقات المالية غير المشروعة من تهريب المهاجرين⁷

⁶ انظر على سبيل المثال، إلى الهيئة الوطنية للإحصاءات والمعلومات، أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "مسح

الأفيون الأفغاني 2018 - تحديات التنمية المستدامة والسلام والأمن"، تموز/ يوليو 2019.

⁷ يعرف بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول تهريب المهاجرين)، تهريب المهاجرين على النحو التالي: "من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منافع مالية أو مادية أخرى، من دخول شخص بصورة غير قانونية إلى دولة طرف بحيث لا يكون الشخص من مواطني البلد أو من المقيمين الدائمين". انظر أيضاً إلى التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية.

في أعقاب دليل المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية " كتيب المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بشأن تجميع الإحصاءات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية غير القانونية في الحسابات القومية وميزان المدفوعات"، تُميّز أربعة أنواع من معاملات التهريب، اثنان منها يولدان تدفق مالي غير مشروع:

النوع الأول: المهربون المقيمون والمهاجرون المقيمون لا يشملون الجنسية العابرة للحدود والدخول غير القانوني ولا يولدون تدفق مالي غير مشروع.

النوع الثاني: المهربون المقيمون والمهاجرون غير المقيمين.

يشكل تصدير الخدمات ويتحمل تدفق مالي داخلي غير مشروع:

تصدير خدمات النقل = عدد المهاجرين غير المقيمين المهربين من قبل المهربين المقيمين * الأسعار

النوع الثالث: المهربون غير المقيمين والمهاجرون المقيمون

التقديرات المسجلة على أنها استيراد للخدمات غير القانونية وتشكل تدفق مالي خارجي غير مشروع:

استيراد خدمات النقل غير المشروع = عدد السكان المهربين من قبل المهربين غير المقيمين * الأسعار

النوع الرابع: المهربون غير المقيمين والمهاجرون غير المقيمين

لا توجد تقديرات مسجلة

وجدت الدراسات التجريبية أن المنهجية مجدية، ومع ذلك، توجد قيود على البيانات، لا سيما على الأسعار.

في المرحلة الثانية، تُقدّر التدفقات المالية غير المشروعة في ما يتعلق بإدارة الدخل غير المشروع. وتشير هذه التدفقات إلى التدفقات المالية غير المشروعة المتولدة عندما يُستثمر الدخل الناتج عن الأنشطة غير القانونية في الخارج (على سبيل المثال، في الممتلكات). تُستخدم المعلومات الكمية والنوعية التي تحتفظ بها السلطات المالية والبنوك المركزية والكيانات الأخرى المعنية بغسل الأموال والجرائم المالية من أجل تقييم هذه التدفقات.

التفصيل:

بالإضافة إلى التفصيل حسب الأنواع الرئيسية الأربعة للتدفقات المالية غير المشروعة، تُفصل البلدان أيضاً المؤشر حسب: طريقة الدفع (التدفقات النقدية / التجارية / عملات التشفير) الأصول الناتجة (الثروة البحرية / العقارات وما إلى ذلك)

الجهات الفاعلة (شخصيات الأفراد / أنواع الأعمال التجارية وما إلى ذلك)

معالجة القيم الناقصة:

• على المستوى البلد

لمعالجة مشكلة نقص البيانات الوطنية، تُخصّص مصادر البيانات العابرة للحدود الوطنية أو مصادر البيانات البديلة. من المهمّ تقديم بيانات وصفية شاملة تفصّل المشاكل القائمة المرتبطة بالبيانات الناقصة وشمولية المؤشّر. على الرغم من أن البيانات الوطنية تغطي التدفّق المالي غير المشروع جزئياً فقط، فأنها لا تزال مهمّة للغاية لتقييم أهمية التدفّقات المالية غير المشروعة عالمياً وإقليمياً. ويدعم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة البلدان في تقييم المصادر البديلة للحصول على المعلومات الناقصة.

• على المستويين الإقليمي والعالمي

تُقدّر البيانات المفقودة باستخدام معلومات من مصادر دولية من أجل حساب الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومع توفر البيانات التاريخية للبلدان مع مرور الوقت، يكون من الممكن احتساب استخدام بيانات البلد نفسه أيضاً. ولا تصدر المؤشّرات المقدّرة على الصعيد القطري، بل تصدر فقط في شكل مفصّل على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وينبغي الالتزام بعتبات معيّنة للتوصّل إلى تقديرات إقليمية وعالمية مقبولة. لا تُنشر التقديرات الإقليمية والعالمية التي لا تستوفي شرط الالتزام بالعتبات المحدّدة.

المجاميع الإقليمية:

بمجرد إصدار قيم المؤشّرات القطرية، وتقدير المؤشّرات الناقصة، يتم الحصول على أي تقديرات دون إقليمية، وإقليمية، وعالمية من خلال تجميع المؤشّرات القطرية داخل منطقة فرعية ومنطقة محدّدة. وتُحسب القيمة العالمية من خلال تجميع القيم الإقليمية بطريقة ماثلة.

مصادر التباين:

كما ذكر أعلاه، تتأثّر البلدان بأنواع مختلفة من التدفّقات المالية غير المشروعة، كما يختلف حجم توفر البيانات من بلدٍ إلى آخر. لذلك، قد تبرز بعض أوجه تباين بين البلدان لناحية تغطية الأنواع المختلفة من التدفّقات المالية غير المشروعة اللازمة لقياس المؤشّر، ما من شأنه التأثير على إمكانية المقارنة. ومع ذلك، فإن الهدف هو ضبط أكبر التدفّقات حتى عند تطبيق الحلول الخاصة بكل بلد. واستناداً إلى البيانات الوصفية للبلد، يجوز لوكالات الزراعة مناقشة التصحيحات أو التعديلات اللازمة لإنتاج المجاميع الإقليمية والعالمية مع البلدان. ويُتوقع إجراء عملية تدريجية لتحسين شمولية المؤشّر، باتّباع نموذج قياس الأنشطة الاقتصادية غير القانونية والاقتصاد غير الملحوظ في ميزان المدفوعات والحسابات القومية.

المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني:

- يجب تحديد مصادر البيانات بشكلٍ منفصل للتدفّقات المالية غير المشروعة الرئيسية الناشئة عن الممارسات الضريبية والتجارية والفساد والأنشطة من نوع السرقة والأنشطة الإرهابية والأسواق غير القانونية على الصعيد الوطني. كما ينبغي أن تغطّي هذه المصادر التدفّقات الرئيسية المتّصلة بالدولة وتوفر معلومات لتقدير إجمالي التدفّقات الداخلة والخارجة. ويوفر التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية قائمة مفيدة للسلوكيات والأحداث والأنشطة التي قد تولّد التدفّقات المالية غير المشروعة.

• تتبّع المنهجية النهج المقترح في كتيّب المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بشأن تجميع الإحصاءات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية غير القانونية في الحسابات القومية وميزان المدفوعات⁸ مع الاستثناء المذكور في الحاشية 1.

• تعمل فرقة العمل المشتركة بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على وضع مبادئ توجيهية عملية وكتاب أبيض لإرساء إطار إحصائي يتيح قياس التدفّقات المالية غير المشروعة، تمهيداً لتقديمها إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة لاستعراضها بعد وضعها في صيغتها النهائية. تظهر مواد منهجية أخرى قيد التطوير، وتُناقش أنواع مختلفة من التدفّقات المالية غير المشروعة وقياسها بالتفصيل. وتصف المبادئ التوجيهية أداء الأسواق غير المشروعة أو أنشطة إجرامية مختارة، وأنواع التدفّقات المالية غير المشروعة المحتملة التي تنشأ من هذه الأنشطة وتوفر إرشادات عملية حول المصادر الإحصائية وطرق التقدير.

ضمان الجودة:

- تخضع البيانات الواردة من الدول الأعضاء لعملية تحقق شاملة.
- يتحقّق من صحة بيانات المؤشّر من خلال المقارنة بالمصادر المتاحة الأخرى.
- يتم تبادل أي أسئلة للتوضيح أو المقترحات مع الدول الأعضاء لاستعراضها بمجرد التحقق من صحة المعلومات وإدراج المعلومات الواردة من مصادر إضافية.
- في حال الحاجة إلى أي تعديل، بعد استعراض الدول الأعضاء للقيم، تكون المؤشّرات جاهزة للنشر وتُقدّر المجاميع دون الإقليمية، والإقليمية، والعالمية.

مصادر البيانات

الوصف:

يتطلب قياس التدفّقات المالية غير المشروعة الجمع بين البيانات التي تحتفظ بها كيانات مختلفة في النظام الإحصائي الوطني وما بعده، لا سيّما المكتب الإحصائي الوطني والجمارك والبنك المركزي. يوفر ميزان المدفوعات وبيانات نظام الحسابات القومية حول الأنشطة الاقتصادية غير القانونية والاقتصاد غير الملحوظ نقطة انطلاق جيدة لقياس التدفّقات المالية غير المشروعة. وتُعدّ بيانات المعاملات التجارية، التي تحتفظ بها الجمارك، ضرورية لتحليل التدفّقات المالية التجارية غير المشروعة، بما في ذلك الفواتير التجارية. تجمّع إحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات البيانات ذات الصلة لتقدير التدفّقات المالية التجارية غير المشروعة.

بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود الوطنية للمؤشّر، تدعم البيانات المتاحة في بلدان أخرى حساب التدابير الوطنية.⁹ تقوم أنظمة جمع البيانات الحالية التالية بجمع البيانات المناسبة عن التدفّقات المالية غير المشروعة من البلدان على مستوى العالم، وتكوّن المصادر التي تستند إليها الدول من أجل قياس التدفق المالي غير المشروع الخاص بكل منها:

يجمع استبيان التقارير السنوية للبيانات التالية، مما يسمح بفهم الحجم الحالي لسوق عرض المخدرات:

⁸ متاح هنا: <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/3859598/8714610/KS-05-17-202-EN-N.pdf/eaf638df-17dc-47a1-9ab7-fe68476100ec>

⁹ على سبيل المثال، يساعد سعر المخدرات في بلدان المقصد في تقدير التدفّقات غير المشروعة التي تدخل البلد حيث تُنتج المخدرات فيه.

- المضبوطات السنوية للمخدرات بالكميات وعدد الحالات
- طرق التهريب (بلدان المنشأ والعبور والمقصد) وأنماط النقل الرئيسية (الجوية والبرية والبحرية والبريدية)
- نطاق المخدرات وأسعارها النموذجية في مستويات البيع بالتجزئة والجملة في سوق العرض
- نطاق المخدرات ونموذجية درجة نقائها في مستويات البيع بالتجزئة والجملة في سوق العرض
- زراعة محاصيل المخدرات واستئصالها وإنتاجها بصورة غير مشروعة
- التصنيع غير المشروع للمنتجات النهائية النباتية أو ذات الصلة بالمخدرات الاصطناعية (الكشف عن المختبرات السرية وتفكيكها)

تتمثل عملية جمع البيانات العالمية عن الاتجار بالأسلحة النارية بجمع بيانات عن المضبوطات والأسعار وطرق الاتجار، وهي أداة أساسية لفهم ديناميات أسواق الأسلحة النارية غير القانونية وتدفعاتها.¹⁰

يجمع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بيانات عن ضحايا الاتجار الذين حُددوا في بلدانهم باستخدام استبيان مشترك مع مجموعة قياسية من المؤشرات. ويجمع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معلومات رسمية عن الحالات المكتشفة وعن الوجهة الأصلية لتدفقات الاتجار.

كما يحتفظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالشراكة مع اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، بقاعدة بيانات عالمية لحوادث مصادرة الأحياء البرية. ويستند هذا أساساً إلى البيانات المقدمة من الأطراف في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض¹¹. ويقدم معلومات عن الكميات المضبوطة حسب الأنواع ومسارات الوجهة الأصلية.

جمع السلطات الضريبية عادةً البيانات ذات الصلة لتقييم الفجوة الضريبية، والتي يتكون جزء منها من التدفقات المالية غير المشروعة. يبني المؤشر على البيانات الموجودة، ولكن شموليتها قد تتطلب تمديدات لجمع البيانات الوطنية. غالباً ما يكون لدى البنوك المركزية، وسلطات الضرائب، والمكاتب الإحصائية الوطنية أقوى تفويض للوصول إلى البيانات الضرورية. يمكن النظر في ذلك في تقسيم العمل لتجميع مختلف أجزاء المؤشر 16.4.1. تكون بيانات الإبلاغ عن السلطات الضريبية لكل دولة على حدة مفيدة لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في المستقبل.

جمع البيانات:

عيّن النظراء الرسميون على الصعيد القطري جهات تنسيق معينة تضطلع بمسؤولية تنسيق عملية جمع البيانات بين المؤسسات الوطنية المختلفة. وقد تختلف الوكالة المسؤولة عبر البلدان اعتماداً على التقسيم الوطني للعمل. ومن المتوقع أن يعمل المكتب الإحصائي الوطني، بصفته منسق نظام الإحصاء الوطني، بمثابة النظير الرسمي لمعظم البلدان. في حال ظهرت تناقضات كبيرة بين البلدان في ما يتعلق بالبيانات المتوفرة الأخرى، أو بالتصنيفات والمفاهيم القياسية، تتصل الوكالات الراعية بجهات التنسيق المعنية للحصول على ما يلزم من توضيح أو تصحيح أو بيانات وصفية إضافية. تُراجع المؤشرات قبل الإصدار العالمي باتباع الإجراءات التي وضعها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

¹⁰ <https://www.unodc.org/unodc/en/firearms-protocol/index.html>

¹¹ تم تبادل هذه البيانات مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال الاتحاد الدولي لمكافحة جرائم الحياة البرية، لمزيد من المعلومات انظر: https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/wildlife/WLC16_Chapter_2.pdf

توافر البيانات

الوصف:

لم يبدأ جمع البيانات بعد. من المتوقع أن يزداد عدد البلدان التي يتوفر فيها هذا المؤشر تدريجياً بمرور الوقت. وفقاً لقوائم الجرد، فإن أكثر من 60 في المائة من البلدان على مستوى العالم تجمع بالفعل بعض البيانات التي تُستخدم في تقدير التدفقات المالية غير المشروعة. ومع ذلك، من المقرر بشكلٍ خاص بذل جهود لدعم البلدان في بناء قدرتها على قياس المؤشر 16.4.1. وتقوم البلدان الرائدة حالياً باختبار تجريبي لتجميع المؤشرات.

السلاسل الزمنية:

إنّ توافر السلاسل الزمنية مفيداً لتحليل التنمية بمرور الوقت. تُراجع جدوى إنشاء بيانات السلاسل الزمنية التاريخية.

الجدول الزمني

جمع البيانات:

يساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الدول الأعضاء على بناء القدرات لقياس المؤشر. توضع خطط أكثر تفصيلاً بناءً على نتائج المشاورات الحالية ومشاريع بناء القدرات.

نشر البيانات:

من المتوقع أن تُجرى الحسابات الأولية للمؤشر السنوي على الأصعدة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية في الخريف من كل عام. بالنظر إلى النطاق الواسع لبيانات المصدر المطلوبة، يتعين على الجهات المجمعّة للبيانات إيجاد التوازن اللازم بين الشمولية وحسن التوقيت.

الجهات المزودة للبيانات

تشمل الجهات المزودة للبيانات المكاتب الإحصائية والمصارف المركزية والسلطات الضريبية والجمارك ووكالات إنفاذ القانون، بما في ذلك الشرطة والجيش، وما إلى ذلك. وتجمع هذه الجهات البيانات الأولية من الأفراد والشركات والمؤسسات والوحدات الإحصائية الأخرى. إنّ جهات الاتصال على الصعيد الوطني مسؤولة عن تجميع المؤشر وتقديمه.

الجهات المجمعّة للبيانات

تؤدي المكاتب الإحصائية الوطنية، على الصعيد الوطني دوراً تنسيقياً في النظام الإحصائي الوطني. وهي في وضع يتيح لها قيادة أعمال التجميع وجمع الجهات المعنية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة. تقوم المكاتب الإحصائية الوطنية إما بترتيب جميع البيانات المناسبة لتجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، أو تنسيق جميع مختلف أنواع التدفقات المالية غير المشروعة في ما بين السلطات الوطنية لوضع المؤشر العام لمجموعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 16.4.1.

آخر تحديث: 28 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2008

ويتولّى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مهمة جمع بيانات المؤشرات والإبلاغ عنها عالمياً.

المراجع

URL:

www.unodc.org

<https://unctad.org/statistics>

<https://dataunodc.un.org/>

<https://unctadstat.unctad.org>

مؤشرات ذات صلة اعتباراً من فبراير 2020

الروابط مع المؤشرات ذات الصلة:

تشير الغاية 16.4.2 إلى الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية

تشير الغاية 16.2.2 إلى الاتجار بالبشر

تشير الغاية 16.5. إلى الفساد والرشوة بجميع أشكالهما

تشير الغاية 10.7.2 إلى سياسات الهجرة

تشير الغاية 15.7.1 إلى نسبة الأحياء البرية المتجر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع